النظام المحاسبي الموحد المتخصصومدى انسجامه مع البيئةالمصرفية الدولية
دراسة نظرية وحسابات مقترحة لتطوير النظام بما ينسجم
والخدمات المصرفية الحديثة

د. اسعد غني جهاد د.اسعد منشد محمد

Summary:

Banks are the heart of the country's economy vibrant Valnchat banking his significant contribution to the sustainability of the economic movement and strengthen its position economically through provided by such banks of banking services great contribute to the strengthening of investment and bring new investments, so the research problem lies in not updated accounting system unified specialized banks and three decades ago, so try researchers provide some suggestions for renovation and modernization of the system applied by standing on recent trends followed by banks in providing banking services have reached the researchers said achieving banks to expand and spread through the liberalization of banking services and financial help in maintaining the status banking and then enhance economic competitiveness, which in turn is reflected in the movement economic development of the country. The researchers recommends the adoption of the new Alasthaddathat of banking services is consistent with market trends and keep pace with the evolution in the global banking business.

ملخص البحث :

تعد المصارف قلب اقتصاد البلد النابض فالنشاط المصرفي له مساهمةكبيرة في ديمومة الحركة الاقتصادية وتعزيز مكانته الاقتصادية من خلال ما تقدمه تلك المصارف من خدمات مصرفيه جمة تساهم في تقوية الاستثمارات وجلب استثمارات جديدة لذا فان مشكله البحث تكمن في عدم تحديث النظام المحاسبي الموحد المتخصص للمصارف ومنذ ثلاث عقود مضت ، لذا فحاول الباحثان تقديم بعض المقترحات لتجديد وتحديث هذا النظام المطبق من خلال الوقوف على الاتجاهات الحديثه التي تتبعها المصارف في تقديم خدماتها المصرفية وقد توصل الباحثان الى ان تحقيق المصارف للتوسع والانتشار من خلال تحرير خدماتها المصرفية والمالية يساعدها في المحافظه على مكانتها المصرفية ومن ثم تعزيز المنافسةالاقتصادية والذي بدوره ينعكس على تنميه الحركة الاقتصادية للبلد . فيوصي الباحثان باعتماد الاستحداثات الجديدة من الخدمات المصرفية تنسجم واتجاهات السوق وتواكب التطور الحاصل في العمل المصرفي العالمي .

المقدمة :

شهد الاقتصاد العراقي بعض التحسن من خلال العديد من العوامل الايجابية بما فيها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والنمو الجيد في القطاعات غير النفطية وكذلك مساهمة البنك المركزي العراقي في زيادة معدل النمو من خلال نجاحه في السيطرة على التضخم بفعل السياسة النقدية التي تبناها ، ومع انفتاح البلد على دول العالم التي بدأت تصبح قريبة من بعضها البعض ضمن مفهوم العولمة وثورة الاتصالات ، لذا بدأت هذه الدول التي تجهزت لذلك المفهوم من خلال تعديل بنيتها الاقتصادية التحتية تجني الثمار الاقتصادية الكثيرة.

إن فتح الأسواق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية عامة والمباشرة منها خاصة ستساهم وبشكل كبير في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية المحلية فالعراق تنبه لحقيقة ضرورة اللحاق بركب العولمة وضرورة استقطاب الاستثمار الأجنبيلمواجهة مشاكله الاقتصادية والسيطرة عليها . وهنا يأتي دور المصارف العراقية في المساعدة في حل بعض من هذه المشاكل وأيضا تكون الرائدة في جلب الاستثمارات فكلنا يعرف بان المصارف تمثل احد الركائز الرئيسية لاقتصاد أي بلد فقوة المصارف وأدائها الايجابي ينعكس بشكل كبير على اقتصاد البلد ويكون عامل جذب للمستثمرين . ومع هذا الانفتاح الاقتصادي لابد من تطور في أداء هذه المصارف من ناحية الأنظمة المنظمة لعملها لاسيما النظام المحاسبي وكذلك نوع الخدمات المصرفية المقدمة فتعد الخدمات المصرفية من أهمالأنشطة الاقتصادية وحجم الطلب للحصول على هذه الخدمات يدل على مستوى التقدم الاقتصادي للبلد .

المحور النظري :

1 - منهجية البحث :

أولا :مشكلة البحث :

إن النشاط المصرفي يتأثر بالتطورات الاقتصادية المختلفة لذا من الضروري تبني استراتيجيات جديدة للتكيف مع التغيرات العالمية ومواجهة المنافسة الأجنبية من ناحية تقديم الخدمات المصرفية وهذا ما واجهه رجال المصارف في كيفية إدارة ومواجهة التغير والنمو السريع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بنجاح بالإضافة الى التغير والتطور في سوق الصناعة المصرفية التي باتت تتصف بالمنافسة الشديدة ، ويمكن تحديد مشكلة البحث في الاتي:

1- هناك قصور في مفاهيم وعناصر النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين المطبق في العراق .

2- عدم قدرة المصارف العراقية على تطبيق الخدمات الحديثة للمصارف اذ ما يزال ذلك في حدود الخطط فقط بسبب عدم تحديث النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين منذ اصدارة من ثلاث عقود .

ثانيا :أهمية البحث :

حظي القطاع المصرفي في معظم دول العالم باهتمام واسع من جانب واضعي السياسة الاقتصادية باعتباره جهاز الوساطة المالية الأساسي في هيكل النظام المالي لهذه الدول إذ استهدفت هذه الإجراءات زيادة كفاءة وتنافسية البنوك المحلية وتدعيم قدراتها في مجال تعبئة المدخرات وتخصيص الائتمان وإدارة السيولة أو المعروض النقدي.

وتأسيسا على ما تقدم لابد أن يكون للمصارف العراقية انفتاح على بيئة الأعمال المصرفية لاسيما فيظل التزام العراق ضمن الدول النامية بجداول محددة في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية في اطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).

فمن متطلبات دخول هذا المناخ التنافسي وجود نظام محاسبي متطور متجدد يساعد المصارف العراقية في المحافظة على مكانتها في السوق المصرفية بقدر من الإفصاح والشفافية المطلوبة .

ثالثا :فرضية البحث :

تحقيقا لأهداف البحث تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين الاتيتين :

1- لا يلبي النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين بيئة الاعمال المصرفية في ظل الهيكل المالي للدول المتقدمة .

2- إن تطوير النظام المحاسبي الموحد المتخصص بالمصارف بصورة مستمرة يحقق الضمان المطلوب لنوعية ما ينتجه من معلومات محاسبية تستخدم لتقيم نشاط المصرف لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة وما تقتضيه سوق المنافسة ويساعد على الانسجام في البيئة المصرفية الدولية بما يتوافق مع الخدمات المصرفية الحديثة .

رابعا : هدف البحث :

يهدف البحث إلى الوقوف على الاتجاهات الحديثة التي اتبعتهاالمصارف في تقديم خدماتها المصرفية فالخدمات المصرفية كغيرها من أوحد النشاطات الاقتصادية مرت بالعديد من مراحل التطور إذ تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع في داخل حدود البلد إلى قيام المصارف في الدخول في مجالات الاستثمار وتملكها الكثير من المشروعات الصناعية والخدمية والتجارية ومجدي أولى إلى ظهور المصارف متعددة الجدلية ومن هنا نتطلع إلى دراسة واقع النظام المحاسبي المتخصص في المصارف ومدى مواكبة التطور الذي وصل في النشاط الاقتصادي للمصارف بشكل عام .

خامسا : منهج البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي الميداني المناسب لأهداف هذا البحث وهو المنهج الذي يهدف الى وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الاخرى فقد قام الباحثان بدراسة النظام المحاسبي المتخصص في المصارف وتحليله والتعرف على واقع تطبيقه في المصارف العراقية من خلال ملاحظة ومعاينة العديد من انواع الكشوفات والتقارير السنوية التي تصدرها هذه المصارف وإجراء المقابلات مع موظفي وزبائن المصارف والاستفسار عن واقع الخدمات الحديثة المقدمة ، وبالرجوع الى المصادر المتعلقة بالنظم المحاسبية المصرفية والاستعانة بالدراسات السابقة لهذا الميدان لتحقيق اهداف البحث واستنباط المفاهيم والمؤشرات الضرورية اللازمة للقياس والإفصاح عن هذه الخدمات الحديثة .

سادسا: محددات البحث :

يتناول الباحثان في هذا البحث التعديلات الواجب اقتراحها في ضوء الخدمات المصرفية الحديثة على حسابات قائمة المركز المالي للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين دون التطرق الى ما قد يقابلها من تغيرات على حساب النتيجة التي ستترك لباحث اخر او سيتم الخوض فيها في بحث لاحق من قبل احد الباحثان او كليهما .

المبحث الثاني المحور النظري

1 – نظم المعلومات المحاسبية المصرفية :

إن نظم المعلومات لا غنى عنها في مجال الأعمال مع وجود أجهزة الحاسوب وتقنيات الشبكات والاتصالات ومن ثم فان الوحدات الاقتصادية التي ابتعدت عن هذا التطور تكون عاجزة عن التفاعل مع العالم الاقتصادي الجديد . إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها ، يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسة : المدخلات والمعالجات والمخرجات، وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه. فنظم

المعلومات المحاسبية توفر المعلومات التي تحتاجها الأطراف المختلفة لاسيما المستثمرين والمقرضين والعاملين والمتعاملين مع المصرف، وهذا ما يحتم علينا من دراسة هذه النظم بما يجعلها متناغمة مع هذا التطور الذي تشهده دورة حياة المصارف .

إن نظم المعلومات المصرفية لا تخرج عن الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبية وقد وردت مفاهيم عديدة لنظم المعلومات المحاسبية ، فيرى (موسكوف، 1989: ص25) انه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المنشاة .

فيما عرفه (ألحسون،القيسي، 1991:ص41) بانه مجموعة متناسقة ومتكاملة من الوسائل والإجراءات والأساليب مصممة لغرض معالجة الأحداث والوقائع الاقتصادية التي تأثر أو يفترض أنها ستؤثر على عمليات المنشاة أو مركزها المالي، بطريقة (أو طرق) ملائمة لطبيعة عمل الشركة وبشكل اقتصادي يسهم في حماية موجوداتها ، على وفق القواعد والمعايير المحاسبية القانونية والعرفية، وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة إلى الإدارة والجهات الخارجية في التوقيتات المناسبة".

وجاء مفهوم (الحبيطي: 2003ص41) للنظام من خلال بيان دورها الفاعل في حياة المنشاة بوصفه من الأنظمة الحيوية التي لا يمكن للمنشاة أن تشتغل بكفاءة إلا من خلال تكامل تطبيقات نظم المعلومات الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية إذ عرفه على انه أحد الأنظمة الفرعية في الوحدة الاقتصادية يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها بعضاً بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توافر المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها.

ويعد نظم المعلومات المحاسبية المصرفية من الأنظمة المفتوحة على أساس ان النظام المفتوح له القدرة على التغير المستمر في عملياته وبيئته الداخلية بما تحتويه من نظم فرعية للتأقلم والتكيف مع البيئة الخارجية لتنفيذ أنشطة داخلية تحول المدخلات المتدفقة من البيانات إلى مخرجات بشكل أهداف وأغراض للمنشاة .

ويتكون هيكل النظام المحاسبي من مجموعة من العناصر التي تشكل البناء الأساسي الذي تحدث بداخله عمليات تحويل بيانات معينة الى قوائم مالية يستفاد منها الآخرون ويمثل الدليل المحاسبي احد أهم الركائز لهذا البناء ، فهو خريطة تضع الخطوط العامة التي تجري غلى أساسها عملية تمييز وتحديد وتجميع البيانات المناسبة لغرض القياس في ظل المعالجة اليدوية التقليدية ، فالدليل المحاسبي يعد من الضروريات الأساسية لنجاح تصميم نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وذلك لاحتوائه غلى خطة منظمة لترقيم المفردات التي يحتويها (القاضي :2010 : ص 347 -348) .

كما ويعد الدليل المحاسبي الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل وتصنيف المعاملات الاقتصادية ويحقق استخدام الدليل المحاسبي فوائد متنوعة منها اختصار الوقت والجهد في كتابة أسماء الحسابات ويساعد في تبويب وتركيز العمليات المحاسبية مما يسمح بتجميع الحسابات وترحيلها ، كذلك يسهم في الضبط الداخلي ويسهل إجراء المقارنات بين الشركات ذات النشاط المتشابه ، كذلك يسهل عمل الإحصائيات عن أوجه النشاط المختلف لوحدات الشركة. (الجليلي وصليبا ، 1984: ص99) .

ومن خلال ما تم استعراضه نرى إن المرونة الكبيرة في بناء الهياكل التنظيمية وإدارة العمليات المصرفية لاستيعاب أي تغيير (بالإضافة أو النقص) في أنشطة وخدمات المصرف لمواجهة متغيرات السوق ولتحقيق الاستغلال الجيد لجوانب القوة الموجودة سواء في الناحية المالية أو الكفاءات ونظام المعلومات المحاسبية المصرفي كما أوردنا سلفا انه من الأنظمة المفتوحة والقابلة للتغيير .

2 - النظام المصرفي في العراق :-

يعد النظام المصرفي في العراق وليد الظروف البيئية المحيطة به والى تطبعه بطابع معين لينعكس بشكل كبير على واقع مؤسساته وطبيعة أنشطته وعملياته ودرجة كفاءته وارتبط النظام المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فمر النظام المصرفي بمراحل مختلفة إذ بدأت المرحلة الأولى 1892 بتأسيس أول مصرف في العراق والذي كان مصرفا أجنبيا اذ رأسالمصرف العثماني في العام 1892 في مدينة بغداد ثم بنك بريطانيا في عام 1918 واستمرت هذه البنوك لغاية 1935 التي تشكل بداية المرحلة الثانية بتشكيل أول مصرف عراقي متخصص وهو المصرف الزراعي الصناعي وفق القانون رقم (51) لسنة 1935 وكذلك شهدت هذه المرحلة نشوء الصيرفة المركزية الوطنية في العراق سنة 1947 ليتم عام 1956 بتغير تسميته بموجب القانون رقم (72) باسم المصرف المركزي العراقي ، في حين تم تأسيس أول مصرف وطني حكومي ذاي طابع تجاري وهو مصرف الرافدين ثم تأسيس مصرف تجاري خاص هو مصرف الرشيد في عام 1963 والذي شكل بداية المرحلة الثالثة في عام 1964 ولغاية 1990 وخلالها تم تأسيس المؤسسة العامة للمصارف ، وفي سنة 1974 أصبح النظام المصرفي التجاري في العراق يتكون من مصرف تجاري واحد (مصرف الرافدين) وثلاثة مصارف متخصصة هي المصرف الصناعي والمصرف الزراعي والمصرف العقاري وهذا يدل على هيمنة القطاع الحكومي على النظام المصرفي في العراق لغاية عام 1991 وفيها بداية المرحلة الرابعة إذ تمثل هذه المرحلة علامة مهمة في تطور واقع بنية الصناعة المصرفية في العراق فقد نقلتها من عصر الاحتكار المصرفي الحكومي إلى عصر التعددية المصرفية وتم فيها السماح بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة بموجب قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 ونظرا للظروف السائدة الاقتصادية آنذاك فقد اقتصر النشاط الحقيقي للمصارف الخاصة في قبول الودائع ومنح الائتمان والاستثمار المحلي وبواسطة المالية ولقد حصلت العديد من التغيرات الهيكلية في المصارف الحكومية على وفق قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وكان من نتائج إصدار النظم الداخلية الجديدة شمولها لبعض الأنشطة المصرفية مثل :

1. ممارسة نشاطات الصيرفة الشاملة .
2. المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة .
3. القيام بنشاطات غير مصرفية بموافقة البنك المركزي .

واستمرت هذه المرحلة لغاية عام 2003 ولحد الآن لتبدأ مرحلة جديدة بعد عام 2003 في واقع الميل المصرفي طالما إن المصارف تعد بمثابة أوعية تتجمع فيها الأموال على شكل ودائع بأشكال مختلفة وبالمقابل تخرج بطرق أصولية لتحول الى مشاريع وخدمات مختلفة لتحقيق منفعة للفرد والمجتمع ، لذلك فان الاقتصاديون شبهوا المصارف بالقلب داخل الجسم إذ إن القلب تتجمع فيه الدماء ليقوم مرة ثانية بطرحها بصورة منتظمة ، وفيها أصبح إجمالي عدد المصارف الحكومية والأهلية بحدود 35 مصرفا وشكلت فروع بلغت 540 فرعا . كما شهدت الفترة عددا من الإجراءات أبرزها :-

- صدور قانون جديد للبنك المركزي العراقي .
- تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف القائمة والجديدة .
- السماح للمصارف الأجنبية فتح فروع ومكاتب لها داخل العراق والمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية دون تحديد لنسبة المشاركة .
- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 42 الى 25 .
- تحرير هيكل أسعار الفوائد .
- إقامة مزاد للعملة الأجنبية .
- إقامة نظام مدفوعات عراقي الكتروني .

- دراسة إنشاء شركة تامين على الودائع .
- إصدار عملة عراقية جديدة .
- المصارف ذاتها بدأت بتطوير خدماتها وإدخال التقنية الحديثة .
- تأسيس شركة أنظمة ضمانات القروض بالتنسيق بين البنك المركزي والمصارف الخاصة (ألشمري 2009 ص 113 -126) .

3 – النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين في العراق :

تعتمد المصارف عادة على انظمة محاسبية ذات طبيعة خاصةتتفق مع طبيعة الاعمال التي تمارسها ولهذا اتخذت المصارف العراقية نظاما محاسبيا موحدا خاصا بها بدأ من 1988/1/1 والذي وضع من قبل لجنة مشكلة في وزارة المالية بهدف تسهيل الاجراءات المحاسبية في المصارف وبالشكل الذي يمكن توفير المعلومات الضرورية والملائمة لوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرار ومن السمات الاساسية التي يتصف بها النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية ما يأتي :

(البديري ، 2003 : 34)

1- الوضوح في المصطلحات الرئيسة للنظام بشكل يقلل من الجدل والاجتهادات الشخصية عند التطبيق .

2- وحدة النظام وشموليته اذ يشمل النظام كافة القطاعات التي تتعامل معها المصارف .

3- البساطة والمرونة في التطبيق .

4- اعتماد الترقيم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي لحسابات الدليل بهدف وضع الحسابات على الحاسب الالكتروني بشكل يؤدي الى تصنيف وتجميع البيانات تلقائيا بما يخدم التخطيط والرقابة واتخاذ القرار .

4 - الخدمات المصرفية :

ظهرتالحاجةإلىالمواردالماليةنتيجةللتوسعفيالإنتاجوفيهذهالمرحلةظهرتالمصارف التجاريةكوسيطماليير بطبينأصحابالفائضالماليوأصحابالعجز المالي .وان التطوراتالتيلحقتبالأوضاعالاقتصاديةوالماليةأدت الى اهتمام المصارفبالإستخداماتالماليةلأنالمواردكانيحصلعليهاخلالهذهالمرحلةبسهولة،وبعدذلكرأتالمصارفأنضعفالمواردالماليةيعرضهاإلىالعديد منالمخاطر الأمر الذيلفتانتباههاإلىجذبهابمختلفالطرقوالأساليب،وهذالايعنيأنهاتجاهلتالبحثفيطرقاستخدامهاولكنبأقلدرجةمنالحصولعليها،و كمرحلةأخيرةتعبر عنالوقتالراهنلاحظالمصرفيونضرورةالاهتمامبالجانبينوبنفسالدرجة،كماأنهتبينأنالعلاقةالتيتربطالاستخداماتبالموارد والمواردبالاستخداماتعلاقةترابطيةمتكاملةحيثأننجاحالمصرفبإحداهمايعتمدعلىمدىكفاءتهفيالقيامبالجانبالآخر.

إذنالمصرفلايستطيعجذبالمواردبصورةكافيةومستمرةإذاأساءاستخدامها،وكذلكلايستطيعجذبثقةالأفرادإذاقصرفيتوفيرالسيولةمنخلالإفر اطهفيمنحالقروضوالسلفوعدمالتزامهبضوابطوأصولالإقراضالمصرفي،لهذاعلىالمصرفإتباعاستراتيجياتمحكمةلتسييرالجانبينبكفاءةعا لية،ويتمذلكبإتباعهاتجاهاتحديثةفيجمعالأموالمنمصادرهاالمختلفةواستعمالالجهودجبارةفيتطويروابتكارخدماتمصرفيةتتلاءممعحاجياتور غباتالعملاء،وباعتبارأنالخدماتالمصرفيةالحديثةمشتقةمنالخدماتالتقليدية:

الأول : الودائعالمصرفية

الثاني : القروضالمصرفية

5 – الخدمات الحديثة للمصارف وأثرها على الاستثمار في العراق :

لقدتغيرتنظرةالمصارفإلىالعمل المصرفيمنمجردتأديتهالخدماتتقليديةتتمثلفيتلقيالودائعمنمختلفالمتعاملينوتقديمهاعلى شكلقروضلطالبيهاوالمحتاجينإليهاإلىتقديمخدماتحديثةوبتوجهاتتلائممعأهدافهاالمتنوعةبتنوعمهامهاووظائفهاالتي تأخذ فيكلمرةطابعامنالتجديدوالاستحداثالناشئعناقتحامهامجالاتجديدةتثريفيهابقاءهاونماءهاوازدهارهابالإضافةإلىحصولهاعلىالأرباح،وكل

ذلكمنأجلمواكبةالتطوربأوجههاالتكنولوجيوالمعلوماتيالذيشهدتهكلمناحيالحياة،ويتمذلكبتوظيفكلإمكانياتهافيجذبالتقنيةالمصرفيةالحديثةوا لإستثمارفيهاوتدريبالعاملينعلىاستخدامهالتلبيةالاحتياجاتالمتزايدةلزبائنهامنالخدماتالمصرفيةوتقديمهالهبأرقىوأفضلالطرقوبسرعةوفعالي ةمناسبة،بالإضافةإلىالاستعدادللمنافسةالمحليةوالإقليميةوالدوليةوإعطائهاحقهامنالاهتمامحتى تستطيع المصارف التعامل مع متطلبات التغيرات الاقتصادية من عولمة وانفتاح الأسواق . ومن ثم الحفاظ على مكانة المصرف في السوق النقدي ليس بالأمر الهين بل يتطلب الاستثمار في مختلف المجالات وخاصة المتدنية المخاطر وتقديم خدمات مصرفية تضاهي مثيلاتها في المصارف المنافسة بالإضافة إلى محاولتها ابتكار أو استحداث خدمات مصرفية تنسجم مع اتجاهات السوق وتواكب المستجدات في المصارف العالمية ، كذلك محاولة ربط الخدمات المصرفية بالتطور الحاصل في سوق المعلومات والاتصالات والاستمرار في ترسيخ وتجسيد بيئة تحفيزية وتشجيعية تساعد في استكشاف الفرص التسويقية المتاحة وبالتالي زيادة الحصة السوقية من الخدمات المصرفية .

ولقد أورد (الشمري :2009 :ص45-59) لبعض هذه الخدمات التي ينبغي غلى المصارف العراقية أن تقوم بتقديمها الى زبائنها بهدف تنمية وتطوير الخدمة المصرفية والذهاب بها الى مستوى الخدمات المقدمة من قبل المصارف العالمية لتتمكن من المساهمة في تنمية وتطوير القطاعات المختلفة ، بالإضافة الى إعادة اعمار البنية التحتية لموسسات البلد ،وهذه الخدمات هي :

- عملية التسنيد أو التوريق :

يعد التسنيد ناتج من إبداعات الهندسة المصرفية المالية في مجال تسهيل تسيل الأوراق المالية من خلال ترتيب الأصول المالية على شكل أدوات مالية لتسهيل تداولها في الأسواق الرأسمالية أي هو جعل الديون قابلة للمتاجرة إذ بإمكان هذه الأداة أن تمكن المستثمرين من إدارة السيولة وتقديم الائتمان بأفضل طريقة .

فلجأت المصارف الى تحويل الأموال غير السائلة والتي تكون على شكل قروض مضمونة وتستحق في تاريخ معين الى أوراق مالية ومن ثم يستطيع المصرف بالبيع غير المباشر لهذه الأصول عن فرزها أو تصنيفها في شكل مجموعات تستخدم ضمانا للأوراق المالية التي سيتم طرحها للتداول في الأسواق المالية .

إذن هي عملية لجمع الأموال الامر الذي يتطلب بالمقابل من المصرف وضع مجموعة من الاصول المحققة للدخل مثل القروض التجارية والعقارية والاستهلاكية لبيع السندات مقابل هذه الاصول في السوق المفتوحة .

ان صيغة التسنيد تعد من الادوات الفعالة والحيوية في مساعدة المصارف في حل مشاكل محفظتها وإيجاد حل لفجوة التمويل كونه يعد نوع من انواع الاقتراض السندي ، باقتراض اموال مقابل سندات يصدرها المصرف وهي ايضا تعمل على تحريك القروض خارج الميزانية العمومية للمصرف باستبدالها بأوراق مالية تباع في السوق لغرض استثمار اموالها في مجالات اخرى مربحة .

- البطاقة الائتمانية :

تعد أكثر البطاقات انتشارا في العالم لأنها تقلل من مخاطر الديون المعدومة لدى البنوك المصدرة للبطاقة ، وتعتمد على وجود أرصدة فعلية في صورة حسابات جارية للزبون لدى المصرف لمقابلة المسحوبات المتوقعة ، بمعنى يتم تلقائيا خصم قيمة المشتريات من حساب الزبون في البنك وتحويلها إلى حساب المحل أو المتجر أو (البائع) ، إذن هي أداة وفاء فقط ولا تمنح للزبون ائتمانا من البنك يتم التعامل بهذه البطاقة من خلال هذه الخدمة في منح الزبون بطاقة بلاستيكية تتضمن معلومات عن اسم الزبون ورقم حسابه وتمريرها في الجهاز الخاص بها الموجود في مواقع البيع الخاص به ، ثم بعد ذلك يتم إدخال الرقم الشخصي أو السري من البيانات المسجلة على البطاقة ، وبعدها يتم التوقيع على قائمة المشتريات وترسل إلى البنك لتحويل المبلغ لحساب البائع . اما في حالة عدم كفاية رصيد الحساب لقيمة المشتريات يحمل البنك حامل البطاقة . فائدة ينص عليها في اتفاقية إصدار البطاقة ، نتيجة للتطورات التي شهدتها المنظومة البنكية أصبح جهاز البائع متصلة مباشرة بمركز البطاقات لدى البنك مصدر

البطاقة وتتم التعاملات بين البنك والبائع من خلال الرسائل الالكترونية ، اذ تمرر البطاقة في الجهاز الخاص بها لقراءة البيانات الموجودة في الشريط الممغنط فتنتقل الرسالة الالكترونية إلى مركز البطاقات آليا ثم يتم الاتصال بالفرع المفتوح لديه الحساب للإطلاع على رصيد العميل فإن كان يسمح بالخصم يتم آليا وتضاف إلى حساب البائع قيمة المشتريات التي سجلها على الجهاز ، أما اذا كان الرصيد لا يسمح فسيتم ظهور ذلك على الجهاز بما يفيد عدم إتمام عملية البيع (النجار:2002:ص27-30).

ومن خلال هذه البطاقة يحصل المصرف على عدة مزايا منها :

- الحصول على عمولة بيع من المحال التجارية من قيمة المبيعات التي جرت بواسطة هذه البطاقة اضافة الى حصول المصرف على فائدة يدفعها الزبون عن الرصيد المتبقي بدون سداد بعد مضي الاجل المحدد للسداد .
- ضمان المصرف لجزء كبير من الزبائن المستفيدين من هذه الخدمة كمتعاملين دائمين .
- قيام اصحاب المحال التجارية ومحال الخدمات المشتركة بالنظام بفتح حسابات مختلفة مع هذه المصارف .
- ان العائد الذي تحصل عليه المصارف اكبر من تكاليفها .

لذا تعد هذه الاداة او الخدمة المصرفية من افضل انواع الخدمات الحديثة والمبتكرة في المصارف التجارية .

- صناديق الاستثمار :

وهي محافظ تتجمع فيها المدخرات الصغيرة لتكون حجما اكبر من الاموال يمكن ان يستفيد من مميزات التنويع والذي يودي الى تقليل مخاطر الاستثمار وتكون لها ادارة متخصصة ، اذن هي وحدات مالية تجمع نقود الاستثمار من المستثمرين لأسهمها وتكون هذه الاموال محفظة متنوعة من الاوراق المالية التي تمثل الصناديق الاستثمارية والتي تعد من الادوات والوسائل لجذب الودائع او المدخرات لاسيما صغار المستثمرين ، واليوم اضحت هذه الصناديق اداة مهمة في نقل وتجميع المدخرات اذ بدأت بإعداد متزايدة وكبيرة وأصبح عددها بالآلاف ، وبإمكان المجتمعات لاسيما الاسلامية منها ان تنمي وتستفاد من المميزات التي تقدمها هذه الصناديق ومن ثم تحقيق منفعة للفرد والمجتمع وتحقق نوع من التكافل الاجتماعي والاقتصادي بين ابناء المجتمع الواحد .

- خدمات التأجير التمويلي :

وتعد هذه الخدمة من الخدمات المبتكرة في الكثير من دول العالم المتقدمة وتشمل على تأجير المعدات التي تتضمن الموارد والأجهزة الصغيرة من المكاتب التجارية والناقلات الضخمة او الفنادق السياحية ، فهي علاقة تعاقدية بين المؤجر والمستأجر يضمن بموجبها قيام المستأجر باستخدام المعدات لمدة محددة من الزمن دون امتلاك هذه المعدات اي استخدام هذه المعدات اضافة الى شراءها اذا رغب بذلك .

ان هذا النوع من التأجير يمثل مصدرا تمويليا للمنشاة المستأجرة يعوضها عن الاقتراض لامتلاك هذا الموجود ومن خلال هذا العقد تعفى الشركة المستأجرة من مهمة تدبر الاموال لشراء هذا الموجود بالمقابل يكون لزاما عليها ان تدفع ايجار دوري للمؤجر يضمن له تغطية تكلفة هذا الموجود وتحقيق عائد معدله قريب من معدل الفائدة على قرض مضمون بالإمكان الحصول عليه لقيامه بالشراء ، لذلك لو انها فعلت ذلك فلن تدفع شيئا من مواردها لشراء هذا الموجود لكن عليها ان تدفع للمقرض دفعات نقدية تكفي لاسترداد قيمة الموجود وسداد الفوائد عليه .

ان هذه الخدمة في حالة قيام المصارف العراقية بتبنيها فإنها ستعزز دور الهندسة المصرفية العراقية في دعم مجالات التنمية الاقتصادية للبلد وإعادة اعماره وتجاوز الصعوبات الخاصة بتمويل المشروعات والمفيدة لإعادة الاعمار وتحقق في الوقت ذاته فوائد كثيرة للمصارف تتمثل بالاتي:

- نمو الحصة السوقية للمصارف وتحقيق ارباح عالية .
- جذب واستقطاب زبائن جدد بالإضافة الى الحاليين .
- ان المصارف تستفاد من حيث الكلفة والضريبة .

◈ الصيرفة الالكترونية :

ان استخدام هذه الخدمة المتطورة يمكن المصارف العراقية من تقليل عدد الصكوك المسحوبة من خلال تطبيق الاجهزة الالكترونية ونظم الحاسوب لبيع وشراء الحوالات من خلال الايداع والسحب الالكتروني للأموال .

فهذه الخدمة تساعد في تحسين كفاءة عمل الشركات ومن هذه الخدمات مقاصة الصكوك ، الاستشارة المصرفية ، بطاقة المديونية (بطاقة تستخدم للقيام بالعمليات الالكترونية والسحب النقدي من الحساب ومكائن المصرف الالي للعمليات المصرفية وسحب النقود) بالمقابل حصول المصرف على الفوائد من استخدام هذه التقنية المصرفية . اضافة الى هذا فبإمكان المصارف تطبيق خدمات الصيرفة المنزلية والصيرفة المكتبية عبر شبكات الانترنيت لتخفيض كلفة الخدمة وإصدار شهادات ايداع دولية وشهادات ايداع عمومية وغيرها من الخدمات التي تعزز موقف المصارف العراقية من الوقوف امام المنافسة الشديدة .

◈ خدمات وحدات الثقة :

تعد احدى الخدمات المصرفية المتطورة والتي استخدمتها الكثير من المصارف في الدول المتطورة والتي تعد احد المجالات الاستثمارية الحيوية والمهمة التي يتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إيداعيه عن طريق الاستعانة بالأشخاص المتخصصين في المجال الاستثماري يتم توظيفها في الاوراق المالية المتاحة للتداول في سوق الاوراق المالية ، وتدخل سوق الاوراق المالية العراقي كمنتج جديد لأنشطة المصارف العراقية على اساس انا قناة استثمارية مهمة من مجالات الاستثمار المؤسسي والتي تعد من المجالات المهمة لتطوير سوق الاوراق المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة اعمار البنية التحتية لمؤسسات البلد ، كونها ستكون اداة لتفعيل عملية جذب المدخرات وتلبية احتياجات الزبائن المتنوعة وحاجاتهم الى نشاطات الاستثمار المختلفة .

المبحث الثالث

المحور العملي :

ان الفكر المحاسبي ظل يستأثر الاهتمام من زاوية المنفعة لرجل الأعمال ، مما ولد الضرورة لاستحداث تشريعات محاسبية غايتها وحدة المفاهيم والإجراءات وتنظيمها بالشكل الذي يسهم في تنظيم العمل المحاسبي ويعنى بالمستلزمات الأولية الأساسية للأغراض الاقتصادية.

وبذلك برزت فكرة النظام المحاسبي الموحد لدى الدول الرأسمالية والاشتراكية ، ووفقا لمتطلبات النظم الاقتصادية لهذه الدول وحاجاتها من اجل ما يلي:

1- توفير أوسع قاعدة من البيانات والمعلومات.
2- التحديد الدقيق للمفاهيم ومعانيها.
3- المساعدة في التحليل.
4- تثبيت الأسس في التقييم للمركز المالي.
5- الحد من التهرب الضريبي.
6-المساهمة في دراسة وتقييم المشاريع بشكل دقيق.
7- تحديد دقة العلاقة بين المشروع والدولة.
8- المساهمة في توفير فرص العمل وحرية الاختيار وانتقال العاملين في النشاطالمحاسبي.
9- توفير الوقت والجهد في التدريب عند التعيين وللممارسين في العمل.

وبالنظر لبيئة الاعمال والاقتصاد العراقية و لخصوصية الاعمال التي تمارسها المصارف وشركات التأمين واختلاف انظمتها عن المنشات من حيث طبيعة الخدمات المقدمة وأسلوب انجاز المعاملات اليومية مما يقتضي ابراز نشاطها بشكل مستقل لذلك تم وضع نظام محاسبي خاص لقطاع المصارف وشركات التأمين وهو نتاج اللجنة المشكلة من كل من ممثل وزارة المالية رئيسا وعضوية ممثل من كل من وزارة التخطيط وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين والمؤسسة العامة للتأمين والتي تم تشكيلها استنادا الى الامر الصادر من ديوان الرئاسة (المنحل) بتأريخ 1984/11/27 وقد اعد النظام بصيغته النهائية والذي تكون من ثلاث اجزاء وكما يلي :

الجزء الاول – الدليل المحاسبي وشرح الدليل .
الجزء الثاني – المعالجات القيدية .
الجزء الثالث – القوائم المالية والموازنات التخطيطية .

الجزء الاول : الدليل المحاسبي وشرح الدليل

وهو الوعاء الذي يضم جميع المسميات المحاسبية الواردة اجماليا في الحسابات التي تمثل الميزانية العمومية والحسابات الختامية وهو بذلك يعبر عن الهيكل العام الذي يحصر كل الحسابات التي تلبي احتياجات النشاط الاقتصادي للوحدة .

اهداف الدليل المحاسبي :

يهدف الدليل الى جملة من الأغراض المتعددة لخدمة الإدارات كافةبمختلف مستوياتها حيث تختلف هذه الأغراض نوعا وتفصيلا حسب احتياجات إدارة الوحدة من بيانات محاسبية ، ومن مجمل الأهداف التى يحققا الدليل المحاسبي:

1- اختصار الوقت والجهد عن طريق تركيز الحسابات عند الحاجة.
2- يساعد على تبويب وتركز العمليات لغرض تجميع الحسابات وترحيلها.
3- زيادة القدرة في الضبط الداخلي.
4- سهولة توحيد التوجيهات المحاسبية بين الوحدات.

5- تسهيل عملية تزويد المستويات الإدارية العليا وعلى نطاق الحسابات القوميةبالمعلومات الموحدة لأغراضالمقارنة -. تمكين استخدام المكننة عن طريق أرقام الدليل.

6- تسهل مهمة الرقابة والتدقيق وفحص الحسابات.

7- يمكن أجهزة الدولة من عملية التخطيط وموازنة الهيكل الاقتصادي.

الاطار العام لدليل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين :

اولا : حسابات الميزانية

رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب
1	الموجودات	2	المطلوبات
11	الموجودات الثابتة	21	رأس المال و الاحتياطيات
12	مشروعات تحت التنفيذ	22	التخصيصات
13	حقوق السحب الخاص	23	المخصص للعراق من حقوق السحب
14	حسابات الائتمان النقدي	24	القروض المستلمة
15	الاستثمارات	25	حسابات جارية و ودائع
16	المدينون	26	الدائنون
17	الذهب	27	حسابات عمليات الاصدار
18	النقود	28	حسابات العمليات الجارية
19	الحسابات المتقابلة المدينة	29	الحسابات المتقابلة الدائنة

ثانيا : حسابات النتيجة

رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب
3	المصروفات	4	الايرادات
31	رواتب وأجور	43	ايراد النشاط الخدمي
32	المستلزمات السلعية	44	ايرادات العمليات المصرفية
33	المستلزمات الخدمية	45	ايرادات العمليات التأمينية
34	مصروفات العمليات المصرفة	46	ايرادات الاستثمار
35	مصروفات العمليات التأمينية	48	الايرادات التحويلية
37	الاندثار	49	الايرادات الاخرى
38	مصروفات تحويلية		
39	المصروفات الاخرى		

ويتكون كل حساب من الحسابات اعلاه من مستويات و انواع من الحسابات وكما يلي :

المستوى الاول الحسابات الاجمالية

المستوى الثاني الحسابات العامة

المستوى الثالث الحسابات المساعدة

المستوى الرابع الحسابات الفرعية

المستوى الخامس الحسابات الجزئية

الجزء الثاني : المعالجات القيدية

تعد المعالجات القيدية او الدفترية الاساس في تسجيل وتبويب البيانات المحاسبية وإظهار نتيجة العمليات المالية ونشاطها التجاري والاقتصادي كما في اسلوب التسجيل الدفتري يعكس المبادئ والأسس المحاسبية المتبعة في النظام المحاسبي .

لذا فقد اهتم النظام المحاسبي الموحد بعملية التسجيل والمعالجة القيدية منسجما مع الاهداف التي يتوخاها من التوحيد والتي حددت (الاهداف) ضمن مبادئ اخذت بعين الاعتبار الاساليب والإجراءات التي تحافظ على اسس الضبط والرقابة وإظهار نتيجة نشاط الوحدة خدمة لأغراض الادارة والحسابات القومية .

وفيما يلي اهم المبادئ و الاسس والاعتبارات التي اعتمدها النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين :

1- اعتماد النظام مبدأ الاستحقاق في كافة التصرفات المالية وبالأخص في نهاية السنة المالية مع التأكيد على الاهمية النسبية لمبالغ المعاملات التي تجريها الوحدة .

2- اعتماد الحسابات المتقابلة ضمن حسابات الميزانية وذلك لإظهار المركز المالي والتزامات ومسؤوليات الوحدة وحقوقها بصورة واضحة تطبيقا لمبدأ الالتزام وتأمينا لمقومات الرقابة والضبط الداخلي وتقييم الاداء .

3- اعتماد تبويب الحسابات في الدليل المحاسبي بشكل يظهر طبيعة نشاط كل من المصرفي وقطاع التأمين بالإضافة الى استخراج القيمة المضافة لكل نشاط .

4- التمييز بين النشاط الجاري والنشاط الاستثماري وكذلك التمييز بين الاعتيادي والنشاط الاستثنائي .

5- تبويب الاصول الثابتة حسب طبيعتها واستخداماتها في النشاط .

6- التأكيد على استخدام الحسابات الاخرى اين ما وردت بالدليل إلا اذا توفر تحليل محدد للمستويات الذي تليها .

الجزء الثالث : القوائم المالية والموازنات التخطيطية

1- القوائم المالية :

ان عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات .

وقد اعتمد النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين مجموعة من القوائم والكشوفات المالية لتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية وهي كما يلي :

أ - الميزانية العامة

بـ - حساب الارباح والخسائر و التوزيع

جـ - التدفق النقدي

2- الموازنات التخطيطية :

يقصد بالموازنات التخطيطية تلك الموازنة التي تطبق في الوحدات الاقتصادية سواء كانت تجارية ، خدمية ، صناعية او تمويلية وتمثل الموازنة التخطيطية التجسيد الرقمي لخطة الوحدة الاقتصادية لفترة مالية قادمة .

اولا : الموازنات التخطيطية للمصارف :

الموازنة التخطيطية للإرباح والخسائر والتوزيع :

تهدف هذه الموازنة الى مقابلة المصروفات مع الايرادات المخطط لتحقيقها خلال فترة الموازنة لأنشطة المصرف المختلفة للحصول على صافي النتيجة فائضا ام عجزا ، ويتم توزيع صافي الفائض حسب قانون توزيع ارباح المنشآت الاقتصادية او قانونها الخاص وتتضمن هذه الموازنة حقلا للمخطط للسنة الحالية وهي سنة العمل التي يتم اعداد الموازنة فيها وحقل للمخطط للسنة القادمة وهي السنة التي يجري التخطيط لها .

الموازنة التخطيطية لإيرادات العمليات المصرفية :

تتضمن هذه الموازنة تقديرا لمختلف ايرادات المصرف المتوقع تحقيقها خلال فترة الموازنة من العمليات المصرفية وتحتوي على الحقول التالية :

اسم الحساب مدون حسبما ورد بالدليل المحاسبي / رقم الدليل الوارد في النظام / المتحقق للسنة السابق/ السنة الحالية / نسبة التغيير /الملاحظات

الموازنة التخطيطية لمصروفات العمليات المصرفية :-

تتضمن هذه الموازنة تقدير المصروفات المتوقع تحقيقها نتيجة للعمليات المصرفية وتحتوي على حقول مشابهة لموازنة الايرادات المصرفية وتعد تقديرات المصروفات في ضوء المتحقق في الفترة او الفترات السابقة وفي ضوء الظروف السائدة والتغيرات المتوقع حدوثها لأنشطة المصارف خلال فترة الموازنة .

الموازنة التخطيطية للاقتراض والودائع :-

تتضمن هذه الموازنة تقديرات لعمليات الاقتراض والودائع المتوقع حصولها خلال السنة القادمة موزعة حسب انواع هذه العمليات (قروض مالي ،تعاوني ،مختلط،خاص،وشركات وجمعيات او افراد وعالم خارجي) ، بالإضافة الى البيانات عن المبالغ المتحققة في السنة السابقة والمتحقق والمخطط في السنة الحالية (سنة اعداد الموازنة) ثم نسبة التغيير وتعد هذه التقديرات على اساس المتحقق خلال الفترة او الفترات السابقة والأرصدة المتوقع تدويرها في نهاية السنة الحالية بالإضافة الى التغيرات المتوقع حدوثها خلال فترة الموازنة .

الموازنة التخطيطية للائتمان النقدي :-

تتضمن هذه الموازنة تقديرات لأنواع الائتمان النقدي الممنوح عملاء المصرف (قروض ممنوحة حسب اجالها ، حسابات جارية مدينة ،خصم وشراء الاوراق التجارية وتسليفات اخرى متنوعة) للسنة القادمة وموزع حسب القطاعات بالإضافة الى بيانات الى المبالغ المتحققة خلال السنة السابقة والمتحقق والمخطط للسنة الحالية ثم نسبة التغيير .

تعد التقديرات للائتمان النقدي المتوقع منحه لعملاء المصرف في السنة القادمة في ضوء المبالغ المتحققة خلال الفترة او الفترات السابقة والأرصدة المتوقع تدويرها في نهاية السنة الحالية (سنة اعداد الموازنة) والتغيرات المتوقع حدوثها في السنة القادمة .

الموازنة التخطيطية للائتمان التعهدي :-

تتضمن هذه الموازنة تقديرات لأنواع الائتمان التعهدي المتوقع منحها لعملاء المصرف في السنة القادمة والتي تمثل التزاما على المصرف وبيانات عن المتحقق خلال السنة السابقة والمتحقق والمخطط للسنة الحالية بالإضافة الى نسبة التغير ويعتمد في اعداد تقديرات هذه الموازنة على المبالغ المتحققة في الفترة او الفترات السابقة والأرصدة المتوقع حدوثها خلال السنة القادمة .

ثانيا : الموازنات التخطيطية المشتركة بين المصارف وشركات التامين :

الموازنة التخطيطية لإيرادات الاستثمارات :-

تتضمن هذه الموازنة تقديرات لأنواع الايرادات المتوقع تحقيقها في السنة القادمة من عمليات الاستثمار المختلفة (استثمارات عقارية ، استثمارات مالية داخلية واستثمارات مالية خارجية) التي تقوم بها المصارف وشركات التامين ، وتحتوي ايضا بيانات عن المبالغ المتحققة خلال السنة السابقة والمتحقق والمخطط للسنة الحالية(سنة اعداد الموازنة) ونسبة التغيير .

الموازنة التخطيطية للمصروفات الادارية :-

تتضمن هذه الموازنة تقديرات لجميع انواع المصروفات الادارية من رواتب وأجور العاملين والمستلزمات السلعية والخدمية و الاندثارات والمصروفات التحويلية والأخرى المتوقع تحقيقها في السنة القادمة (سنة الموازنة)كما انها تحتوي على بيانات المتحقق خلال السنة السابقة والمتحقق والمخطط للسنة الحالية ونسبة التغيير وتعد تقديرات هذه الموازنة في ضوء النشاط المخطط لكل من المصارف وشركات التامين خلال فترة السنة القادمة والظروف السائدة خلال السنة الحالية والتغيرات المتوقع حدوثها في فترة الموازنة .

الموازنة التخطيطية للنفقات الاستثمارية :-

تتضمن هذه الموازنة تقديرات لأنواع العمليات الاستثمارية (استثمارات عقارية واستثمارات مالية طويلة الاجل واستثمارات مالية قصيرة الاجل) المتوقع اجراؤها خلال السنة القادمة وتعد تقديرات هذه الموازنة في ضوء الفوائض المالية المتوقع تحقيقها لدى الوحدة في السنة القادمة وأنواع الاستثمار المستهدف اجراؤها فيها بالإضافة الى التغيرات المتوقعة للاستثمارات الحالية لديها.

الموازنة التخطيطية للنفقات الراسمالية :-

تتضمن هذه الموازنة تقديرات الكلف الكلية وما يُتوقع صرفه خلال السنة القادمة للموجودات الثابتة التي تتولى الوحدة اقتناؤها او تصنيعها داخليا او اكمالها خلال تلك السنة محللة طبقا لتبويب الدليل المحاسبي .

الموازنة النقدية التخطيطية :

تمثل الموازنة النقدية التخطيطية الناجمة عن ممارسة المصارف وشركات التامين (عدا البنك المركزي العراقي) وتعد في ضوء تقديرات الموازنات التخطيطية التي تضمنها النظام والتي سبق شرحها . وتوزع هذه الموازنة على اساس فصلي من قبل شركات التامين وسنوي بالنسبة للمصارف ولها ان توزعها على اساس فصلي حسب متطلبات ادارتها .

ومن خلال عرض و دراسة و تحليل اجزاء النظام المحاسبي الموحد للمصارف و شركات التأمين العراقي وفي ضوء ما تم عرضه من تطورات الاعمال و الاقتصاد في قطاعي المصارف و شركات التأمين و ظهور الخدمات المصرفية الحديثة التي تمت الاشارة اليها في الجانب النظري من البحث كان لا بد من وضع هذا النظام في الصور التي تسمح له بالتعامل في اطار هذه التطورات و من خلال الدراسة و التحليل والربط و المقارنه تم اقتراح بعض الحسابات الي تلبي هذه الاحتياجات ومن ثم تطبيقها ضمن البيانات المالية لأحد المصارف العراقيه (مصرف بغداد) لتحقيق الافصاح المحاسبي الكافي و الملائم و بما يتفق مع

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المعايير الدولية و يلبي تطورات بيئة الاعمال و الاقتصاد العالمي من خلال مناقشة هذه الخدمات واقتراح الدليل المحاسبي المناسب وطريقة الافصاح عنه كما في ادناه :

الحسابات المقترحة :

رقم الدليلالتفاصيل

1293 دفعات التأجير التمويلي :

يشمل هذا الحساب الدفعات المسدده من قيمه الموجودات المؤجره بعلاقة تعاقديه بين المؤجر والمستأجر وفق مفهوم (التأجير التمويلي) بدلا منشرائها .

154 استثمارات التسنيد :

يمثل هذا الحساب استثمارات الوحدة بحشد مجموعه من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووصفها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثمعرضه على الجمهور من خلال منشاة متخصصة للاكتتاب في شكلاوراق ماليه تقليلا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية

1541 استثمارات التسنيد للديون قصيرة الاجل

1542 استثمارات التسنيد للديون متوسطه الاجل

1543 استثمارات التسنيد للديون طويلة الاجل

155 استثمارات صناديق الاستثمار :

يشمل هذا الحساب استثمارات الادخارات الصغيره والمحشده بهدف اعاده استثمارها .

156 استثمارات وحدات الثقة

يشمل هذا الحساب استثمارات المدخرات التي تم جمعها من الجمهوربصفه خدمات غير ايداعيه عن طريق الاستعانة بالأشخاص المتخصصينفي المجال الاستثماري ليتم توظيفها في الاوراق الماليه المتاحة للتداول

2523 الادخار الاستثماري

يشمل هذا الحساب محافظ تتجمع فيهاالمدخرات الصغيره لتكون حجما اكبر من الاموال يمكن ان يستفيدمن مميزات التنويع والذي يؤدي الى تقليل مخاطر الاستثمار وهيوسيله جذب للودائع والمدخرات لاسيما صغار المستثمرين .

2535 ودائع البطاقة الائتمانية :

يشمل هذا الحساب الارصدة الفعلية في صوره حسابات جارية للزبونلدى المصارف لمقابلة المسحوبات المتوقعه (وهي اداة وفاء فقط وليسمنح ائتمان).

توافق الحسابات المقترحة مع المعايير الدولية :

يحتاج مستخدمو البيانات المالية الخاصة بالمصارف إلى معلومات ملائمة وموثقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء المصارف ومركزها المالي بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية كما يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات تساعدهم على فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة المصارف ويحتاج المستخدمون إلى تلك المعلومات بالرغم من خضوع المصرف للرقابة والإشراف من قبل جهات حكومية وقيامة بتزويد تلك الجهات بمعلومات لا تكون عادة متاحة للجمهور ولذلك فإن الإفصاح في البيانات المالية للمصارف يجب أن يكون شاملا بدرجة كافية لمقابلة احتياجات هؤلاء ألمستخدمين وذلك مع الأخذ في الاعتبار أية قيود معقولة تحد من قدرة إدارة المصرف على الوفاء بتلك الاحتياجات .

يشترط المعيار المحاسبي الدولي (39) أربعة مجموعات لموجوداته ألمالية :

أ- القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعماله المعتادة

بـ- الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ ألاستحقاق

جـ- الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض ألمتاجرة

د- الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض ألبيع

ويجب على المصرف أن يفصح عن القيمة العادلة لجميع المجموعات الأربعة فضلا عن ما تتطلبه المعايير المحاسبية الاخرى يجب الافصاح بقائمة المركز المالي او بالإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية عن الموجودات والمطلوبات الاتية ولكن لا يقتصر عليها بالضرورة : (ميرزا ، وآخرون ، 2006 : 178)

الموجودات :

- ✓ النقد والأرصدة لدى البنك المركزي .
- ✓ اذونات الخزانة والسندات الاخرى القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي .
- ✓ الاوراق المالية الحكومية وغير الحكومية والتي يتم الاحتفاظ بها لإغراض الاتجار .
- ✓ الموجودات المودعة لدى البنوك الاخرى والقروض والسلف المقدمة لهم .
- ✓ الاستثمارات في الاوراق المالية والأسواق المالية .
- ✓ القروض والسلفيات الممنوحة للزبائن .

المطلوبات :

- ✓ ودائع من البنوك الاخرى .
- ✓ ودائع اخرى في سوق المال .
- ✓ المبالغ مستحقة الدفع للمودعين الاخرين .
- ✓ شهادات الايداع .
- ✓ السندات والالتزامات الاخرى المثبتة بالأوراق المالية .
- ✓ الاموال المقترضة الاخرى .
- ✓

وأشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) / الايراد الى تحديد المعالجة المحاسبية للإيرادات المترتبة على انواع معينة من الانشطة او العمليات ويجب ان يطبق هذا المعيار المحاسبي على الايرادات الناشئة من العمليات والإحداث الاتية (IFRSs,2004;888):

أ- بيع السلع وتأدية الخدمات .

ب- استعمال غير الموجودات الوحدة الاقتصادية وما ينتج عنها من فوائد حقوق الامتياز وأرباح الاسهم .

ويهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) / الممتلكات الاستثمارية الى وصف المعالجات المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الافصاح ذات العلاقة ويجب تطبيق هذا المعيار عند الاعتراف والقياس والإفصاح للممتلكات الاستثمارية اذ يتعامل هذا المعيار من بين اشياء اخرى مع القياس للممتلكات الاستثمارية في البيانات المالية للمستأجر المتحفظ به بحسب عقد ايجار تمويلي

ومع القياس في البيانات للمؤجر للممتلكات الاستثمارية المؤجرة بحسب عقد ايجار تشغيلي . (IFRSs,2004;2011)

وكذلك ينطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) على جميع العقود التي تنطوي على تخويل احد طرفي العقد الحق في استخدام موجود يملكه الطرف الاخر هذا ويجب على المنشات ان تصنف عقد الايجار الى : (IFRSs,2004;861)

أ- عقد الايجار التمويلي في الحالات الاتية :

- اذا نص العقد على تحويل ملكية الموجود الى المستأجر في نهاية فترة العقد .
- اذا تضمن العقد حقا اختياريا للمستأجر لشراء الموجود بسعر يتوقع اقل بدرجة جوهرية من القيمة المعدلة للموجود في تأريخ ممارسة الحق .
- اذا تغطي فترة الايجار الجانب الاكبر من العمر الاقتصادي للموجود .
- في تأريخ نشأت الايجار تكون القيمة الحالية للحد الادنى لدفعات الايجار مساوية تقريبا للقيمة العادلة للموجود المستأجر

.بـ - عقد الايجار التشغيلي وهو ذلك العقد الذي لا يستوفي المعايير الواردة لعقد التأجير التمويلي .

الافصاح في الميزانية العمومية :

تسجل - محاسبيا- الموجودات في الميزانية عندما يحتمل ان تحصل المؤسسة على فوائد اقتصادية مستقبلية وان تكون تكلفة الموجود او قيمته بالإمكان قياسها بطريقة موضوعية وموثوق منها اما المطلوبات فتسجل في الميزانية عندما يحتمل بأن تسوية الالتزام الذي يمثله يؤدي الى خسارة في الفوائد الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة وان يكون مبلغ هذا الالتزام يمكن قياسه بطريقة موضوعية وموثوق بها ويجب تسجيل جميع العمليات .

الميزانية العامة كما في 31 / كانون الاول /

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	النسبة الحالية آلاف الدنانير	السنة السابقة آلاف الدنانير

		الموجودات		
		الموجودات المتداولة		
1	18	النقود(في الصندوق ولدى المصرف)	× × ×	× × ×
	131	حقوق السحب الخاصة		
2	1541	استثمارات التسنيد للديون قصيرة	× × ×	× × ×
	1542	الاجل		
	155	استثمارات التسنيد للديون متوسط		× × ×
	156	الاجل	× × ×	× ×× × ×
		استثمارات صناديق الاستثمار		×
		استثمارات وحدات الثقة	× × ×	× × ×
3	144	الائتمان النقدي	× × ×	× × ×
	14	الاوراق التجارية المخصومة		
4	16	والمبتاعة	× × ×	× × ×
	1543	القروض والتسليفات	× × ×	× × ×
6	1293	المدينون	× × ×	× × ×
7	11	استثمارات التسنيد للديون طويلة	× × ×	× × ×
		الاجل	× × ×	× × ×
	19	دفعات الايجار التمويلي	× × × × × ×	
12	195/191	الموجودات الثابتة(بعد تنزيل الاندثار)	× × ×	× × ×
		مجموع الموجودات		
		الحسابات المتقابلة	× × ×	× × ×
		التزامات العملاء لقاء العمليات	× × × × × ×	
		المصرفية		
		(بعد تنزيل تأمينات) لها مقابل		

الميزانية العامة كما في 31 / كانون الاول /

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	السنة الحالية الاف الدنانير	السنة السابقة الاف الدنانير

		المطلوبات		
		المطلوبات المتداولة		
8	271	اوراق نقدية ومسكوكات	× × ×	× × ×
9	25	حسابات جارية وودائع		× × × × × ×
	2523	الادخار الاستثماري		
	2535	ودائع البطاقة الائتمانية		× × × × × ×
10	242	قروض مستلمة قصيرة الاجل		× × ×× × ×
11	231	المخصص للعراق من حقوق السحب الخاصة	× × ×	× × ×
	26و22	الدائنون	× × ×	× × ×
		مجموع المطلوبات المتداولة	× × ×	× × ×
		المطلوبات الثابتة	× × ×× × ×	
13	241	قروض مستلمة طويلة الاجل	× × ×	× × ×
14	215	الاحتياطيات الفنية	× × ×	× × ×
	211	راس المال المدفوع	× × ×	× × ×
15		الاحتياطيات	× × ×× × ×	
		مجموع المطلوبات الثابتة	× × ×× × ×	
		مجموع المطلوبات	× × ×	× × ×
	29	الحسابات المتقابلة		
12	295/291	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية	× × ×× × ×	
		(بعد تنزيل تأمينات) لها مقابل	× × × × × ×	

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1- عدم تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات الدولية كأحد الاساليب لتسهيل المعاملات الدولية وخاصة مهام المستثمر الاجنبي الذي يكون تطور النشاط المالي والمصرفي كحجر عثرة امامه.

2- ان تطبيق نظام محاسبي لا يحتوي المتغيرات المحاسبية والمالية الدولية ينعكس سلبا على مصداقية المعلومات المقدمة لمستخدميها بمختلف اشكالهم .

3- صعوبة الانتقال من النظام القديم الى النظام الجديد وصعوبة تكيف القوائم المالية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الجديدة مما يؤثر على عملية المقارنة وبالتالي الرقابة وتقيم الاداء .

4- تعمل المصارف باستمرار من أجل الوقوف في وجه المنافسين والمحافظة على مكانتها المصرفية من خلال الزيادة في حصتها السوقية .

5- إن تحقيق المصارف التوسع والانتشار بهدف تحقيق أهدافها في ظل التغيرات العالمية الحاصلة دفعتها إلى تغيير وجهات نظرها في تقديم خدماتها المصرفية ، من خلال تحرير خدماتها المصرفية والمالية .

6- لقد جمعت العولمة المالية مابين تحرير النشاط التمويلي وما يتضمنه من مخاطر وبين تحديث

7- النشاط المصرفي وإصلاحه،كما ترتبت عنها ضغوط تسعى وراء تضخيم الكيانات المصرفية

8- وزيادة مستوى التفاعل فيما بينها،مما استوجب إحداث تطورات هائلة وتحسين كبير في سهولة التعامل وسرعة حركة التدفقات المالية و المعلومات وبذلك استوجب توفير الخدمات المصرفية اللازمة .

التوصيات :

1- ابتكار او استحداث خدمات مصرفية تنسجم مع اتجاهات السوق وتواكب المستجدات في المصارف العالمية .

2- محاولة ربط الخدمات المصرفية بالتطور الحاصل في سوق المعلومات والاتصالات والاستمرار في ترسيخ وتجسيد بيئة تحفيزية وتشجيعية تساعد في استكشاف الفرص التسويقية المتاحة وبالتالي زيادة الحصة السوقية من الخدمات المصرفية .

3- دراسة واقع المؤسسات المالية والمصرفية المطبقة لهذا النظام وتأهيل مختلف الانظمة الفرعية المرتبطة به .

4- تحديد مختلف التشريعات و الاجراءات التي تتعلق بهذا النظام و اصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه و وضع البرامج بمساعدة المختصين والأكاديميين .

5- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكرة وثقافة انظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات المالية و المصرفية على التحكم بمختلف نشاطاتها .

6- وهذا يستوجب تكوين حساب ضمن الاستثمارات لاظهار الجزء المستثمر منها بصورة خاصة .

7- تطوير الخدمات التقليدية والعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة وابتكار أو إستحداث أنواع جديدة من الخدمات ومحاولة تمييزها عن مثيلتها في البنوك الأخرى، واستعمال المصارف العديد من الإستراتيجيات لزيادة مواردها المالية واستخدامها بأساليب عقلانية لتحقيق اهدافها .

8- استحداث الحسابات المقترحة وما يقابلها من حسابات النتيجة التي تركت للخوض بها من قبل باحث اخر .

المصادر :

1 – الكتب :

1- الجليلي ، مقداد أحمد ، وصليب ، شكري حنا " النظم المحاسبية " دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، 1984.

2- الحسون ، عادل محمد ، والقيسي ، خالد ياسين " النظم المحاسبية " الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1991.

3- البديري ، حسين جميل ، البنوك مدخل اداري ومحاسبي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، 2003 .

4- موسكوف، ستيفن ، أ.و سيكمن ، مارك ج ، " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات " ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1989.

5- ميرزا ، عباس علي ، وآخرون ، المعايير الدولية لاعداد القوائم التقارير المالية ، المطابع المركزية ، عمان ، الاردن ، 2006 .

6- يحيى ، زياد هاشم، الحبيطي، د. قاسم محسن، " نظم المعلومات المحاسبية " الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2003.

7- ألشمري صادق راشد (إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية) الطبعة الأولى 2009 دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان .

8- زياد عبد الكريم القاضي و د. محمد خليل أبو زلطة (تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية) الطبعة الأولى2010 ، مكتبة المجتمع الغربي للنشر والتوزيع

9- د/ عبد الهادي النجار ،بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية ،الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية . الجزء الأول –الجديد في تقنيات المصارف- ،منشورات الحلبي ، بيروت 2002 ،ص 27

2 – الدوريات :

-International Financial Reporting Standard (IFRSs) - 2004

3 – شبكة المعلومات :

WWW.moe.gov.om

WWW.kuniv.edu.kw

http:jps-dir.accounting forums